

اهم عناوين الأخبار الاقتصادية

- رسوم الهند تضغط على شركات البتروكيماويات.. والسوق يقلل من تأثيرها.
- ٢ مليار دولار حجم الاكتتابات الأولية في دول الخليج خلال ٢٠١٠.
- تراجع إنفاق الشركات العربية على الأبحاث والتطوير عام ٢٠١٠.
- اللجوء لمنظمة التجارة العالمية لوقف فرض رسوم إغراق على صادرات السعودية للهند.
- شركة سعودية سنغافورية لإدارة منطقة الحاويات الجديدة بميناء الدمام.
- سعوديون يستثمرون مليار دولار في اليمن خلال ٥ سنوات.
- الصين: القضاء على ٥٠٠ بنك غير مشروع ومصادرة ٢٠٠ مليار يوان خلال ٨ أعوام.
- ٤ مليارات ريال خسائر تجار التمور وشبح الإفلاس يطارد مزارعي الأحساء.
- صندوق النقد يدعو لإنعاش النمو في منطقة اليورو.
- الطرح العام الأولي لشركة جنرال موتورز هو الأكبر في العالم حيث بلغت قيمته ٢٣,١ مليار دولار.
- هبوط طفيف للنفط الأمريكي مع صعود الدولار.

نشرة أهم الأخبار الاقتصادية، هي رصد يومي لأهم الأخبار الاقتصادية العربية والمحلية التي تبثها وكالات الأنباء العربية والعالمية، والصحف اليومية، والتي تبرز أهم المتغيرات الاقتصادية اليومية في المملكة العربية السعودية، وفي العالم العربي.



رسوم الهند تضغط على شركات البتروكيماويات.. والسوق يقلل من تأثيرها

تغلّبت سوق الأسهم على التراجعات التي شهدتها أسهم البتروكيماويات في بداية التعاملات بعد أن قلل محللون من تأثير قرار الهند فرض رسوم إغراق على منتجات البولي بروبيلين الواردة من السعودية لمحدودية نسب التصدير إضافة إلى استمرار جهود وزارة التجارة في متابعة القضية.

وعند الإقفال ارتفع المؤشر نحو سبع نقاط بنسبة ٠.١٢٪ وصولاً إلى ٦٢٩٨ نقطة، وقبل ذلك قد تراجع إلى ٦٢٧٦ كحد أدنى.

وكانت الحكومة الهندية قد أصدرت الأسبوع الماضي قراراً نهائياً بفرض رسوم إغراق على صادرات "سابك" و"المتقدمة" من البولي بروبيلين بنسبة لا تقل عن ٦.٥٪ على الطن الواحد، من سعر البيع في السوق الهندية.

وجاء ميزان التداول إيجابياً رغم تراجع مؤشر قطاع البتروكيماويات بنسبة ٠.٦٤٪، وسجلت أسعار ٦٦ شركة ارتفاعات متباينة بينما تراجعت أسعار ٥٢ شركة ولم يطرأ تغيير يذكر على أسعار ٢٧ شركة.

ووجد المؤشر دعماً إيجابياً من تحسن مؤشر البنوك بقيادة سامبا المرتفع إلى ٥٨ ريالاً لكن كميات التداول في هذا القطاع لا تزال ضعيفة ولم تتجاوز ١٠.٧ ملايين سهم بقيمة ١٤٣ مليون ريال غالبيتها على مصرف الإنماء.

وإجمالاً جاءت كميات التداول في السوق ضعيفة وبلغت ٧٧.٥ مليون سهم بقيمة ١.٩ مليار ريال موزعة على ٤٩.٣ الف صفقة. وهذه القيمة هي أقل قيمة يسجلها السوق منذ شهرين.

ورغم حركة السوق الباهتة فقد تألقت مجموعة محدودة من الشركات في مقدمتها أسهم التعاونية للتأمين التي ارتفعت بنسبة ٠.٨٪ وصولاً إلى ١١١ ريالاً، كأعلى نقطة شراء، لكنه أغلق على سعر ١٠٨.٧٥ ريالات وهو أعلى سعر منذ أبريل ٢٠٠٨. ووسط تداولات مكثفة بلغت ١.٣ مليون سهم. كما واصل سهم شركة الاسماك ارتفاعه إلى ٥٢ ريالاً.

وكانت الشركة التعاونية للتأمين قد حققت نتائج قوية للربع الثالث حيث بلغ صافي الربح خلال الربع الثالث ١٦٣,٨٢٧ مليون ريال، مقابل صافي ربح قدره ١٢٥,٥٨٢ مليون ريال للربع المماثل من العام السابق وذلك بارتفاع قدره ٣٠٪، ومقابل صافي ربح ١٢٥,٤٩٠ مليون ريال للربع السابق وذلك بارتفاع قدره ٣٠٪.

٢ مليار دولار حجم الاكتتابات الأولية في دول الخليج خلال ٢٠١٠

رصد تقرير حديث حصلت جريدة "الرياض" على نسخة منه ، تناميا في نشاط الاكتتابات العامة الأولية ما يؤشر إلى عودة تدريجية لثقة المستثمرين في الأسواق المالية في المنطقة بعد نحو عامين من الأزمة المالية العالمية وامتداد أثرها المباشر إلى الأسواق العربية.

ولاحظ تقرير شركة المزايا القابضة أن الاكتتابات العامة الجديدة توزعت على قطاعات مختلفة مثل الاتصالات والتجزئة والاسمنت والصناعة وغيرها، على الرغم من الأداء المتواضع لأسواق المال الثانوية خلال الفترة ذاتها.

وأشار التقرير الأسبوعي إلى أنه كان من اللافت للمراقبين أن أغلب الاكتتابات العامة الأولية التي شهدتها الأسواق الخليجية قد تبنت هيكل بناء سجلات الأوامر كطريقة لتسعير الطرح العام الأولي مع تحديد مدى سعري يمكن للمكتتبين أن يتقدموا بعروضهم بناء عليه، وهو ما يشير إلى تبدل واضح في طريقة الطروحات العامة الأولية في المنطقة بعدما ظلت لسنوات تعتمد نظام السعر الثابت في الطرح العام، خصوصا عند العلم أن الشرائح المستهدفة في أغلب الاكتتابات هي المؤسسات والصناديق.

وبين التقرير أنه على الرغم من عودة الثقة التدريجية وسط الشركات والمؤسسات إلا أن الأمر قد يحتاج إلى مزيد من الوقت في حالة الأفراد، ويمكن الاستدلال من هذا على أنه تم تسعير أغلب الاكتتابات العامة الأولية في حدها الأدنى وسط اضطرار مديري الإصدارات إلى تمديد الاكتتابات للحصول على تغطية كاملة على شريحة الأفراد وهو ما تم في اكتتاب النورس العمانية وألومنيوم البحرين مؤخرا، بل أن بعض الاكتتابات فشلت في الحصول على المطلوب من إقبال الأفراد ما أدى إلى إلغاء الاكتتاب.

يذكر أن حجم الاكتتابات العام الأولية في دول الخليج خلال العام ٢٠١٠ لامست مستوى ٢ مليار دولار مقارنة مع ٢.٣ مليار دولار في ٢٠٠٩. وكانت شركة «موانئ دبي»، التابعة لدبي العالمية جمعت ٤.٩٦ مليارات دولار في نوفمبر ٢٠٠٧ في أضخم اكتتاب عام في ذلك الوقت.

وفي السياق أكد تقرير المزايا القابضة أن اندفاع المؤسسات المتنامي صوب الاستثمارات في المنطقة مثل السندات والاكتتابات العامة الأولية سيثبته تحرك مماثل من المستثمرين الأفراد خصوصا عندما تبدأ الأسواق المالية الثانوية في العودة إلى مستويات مقبولة من التداول والأسعار مع تحسن الاقتصاد بشكل عام.

تراجع إنفاق الشركات العربية على الأبحاث والتطوير عام ٢٠١٠

انخفض الإنفاق الإجمالي على البحث والتطوير في صفوف أكبر المنفقيين في العالم على الابتكار عام ٢٠١٠ للمرة الأولى في ١٣ سنة، وفقاً لدراسة العام الحديثة حول الابتكار العالمي ١٠٠٠، وهي النسخة السادسة من دراسات الإنفاق على الابتكار الذي تقوم به الشركات، والصادرة أمس عن شركة بوز أند كومباني التي تعمل في مجال الاستشارات الإدارية.

وبيّنت الدراسة أن الشركات الألف الأكثر إنفاقاً على البحث والتطوير خفضت إنفاقها الإجمالي في هذا المجال بنسبة ٠,٥ ٣ بالمائة إلى ٥٠٣ مليارات دولار في ٢٠٠٩. ويأتي هذا التراجع بعد النمو الملحوظ في الإنفاق على البحث والتطوير عام ٢٠٠٨ على الرغم من الأزمة الاقتصادية.

وكانت سابك السعودية الشركة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط ضمن قائمة الألف وهي تعد إحدى أقوى الشركات العاملة في الشرق الأوسط -حتى أثناء فترات الانكماش الاقتصادي- في مجال ابتكار واتباع الأساليب الاستثمارية الجديدة حيث استندت الحملة الأوروبية التي أجرتها سابك خلال المعرض العالمي للبلاستيك، على التقنيات التي تتبعها الشركة والابتكار والريادة في الأبحاث والتطوير. وتحتل سابك المرتبة ٥٠١ من قائمة الألف وتعدّ من أكبر المنفقيين على الابتكار متفوقة بذلك على العديد من منافسيها في هذا المجال. فنجد أنه مع تراجع الإنفاق الإجمالي لسابك على الأبحاث والتطوير بنسبة ٣,٧ بالمائة عام ٢٠٠٩ من ٣,١٥٢ مليون دولار عام ٢٠٠٨ إلى ٢,٩٤١ مليون دولار عام ٢٠٠٩ إلا أن الإنفاق على الأبحاث والتطوير شكل ما يعادل ٠,٠٥١ بالمائة من مبيعات سابك عام ٢٠٠٩ ما يوازي ٠,٠٣ بالمائة من إنفاق الشركات الألف على الأبحاث والتطوير في ٢٠١٠ بينما تراجعت نفقات منافسيها على الأبحاث والتطوير خلال الفترة نفسها بفارق كبير.

في الوقت نفسه، انخفضت مجمل عائدات الشركات الألف بنسبة ١١ بالمائة من ١,١٥ تريليون دولار عام ٢٠٠٨ إلى ١,٠٤ تريليون دولار عام ٢٠٠٩، أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف معدل الانخفاض في الإنفاق على الأبحاث والتطوير.

ونتيجة لذلك، ارتفعت فعليا كثافة الإنفاق على الأبحاث والتطوير كنسبة مئوية من الإيرادات، من ٤,٦ ٣ بالمائة عام ٢٠٠٨ إلى ٧,٥ ٣ بالمائة عام ٢٠٠٩. وبالمقارنة مع خفض الإنفاق على الأبحاث والتطوير بنسبة ٠,٥ ٣ بالمائة، خفض المنفقون الألف الكبار النفقات العامة والإدارية ٤,٥ ٥ بالمائة والنفقات الرأسمالية ٥,١٧ بالمائة.